

2020

التراجع الصناعي وعلاقته بارتفاع نسب البطالة في محافظة بغداد

أ.م. د. أنور سالم رمضان
الجامعة المستنصرية / كلية التربية

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Law Commons](#)

Recommended Citation

"رمضان, أ.م. د. أنور سالم (2020) "التراجع الصناعي وعلاقته بارتفاع نسب البطالة في محافظة بغداد" *Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal*: Vol. 19: Iss. 1, Article 17.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/midad/vol19/iss1/17>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Midad AL-Adab Refereed Quarterly Journal by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.



التراجع الصناعي وعلاقته بارتفاع نسب البطالة في محافظة بغداد

أ.م. د. أنور سالم رمضان
الجامعة المستنصرية / كلية التربية



The Industrial Decline and its Relation with the Increase of Joblessness in Baghdad Governorate

Asst. Prof. Dr. Anwar salim Ramadhan
Al- Mustansiriya University /college of Education



ملخص البحث:

يهدف البحث الى الكشف عن واقع المؤسسات الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة وأهم المشكلات التي تتعرض لها تلك المؤسسات نتيجة لتقليص دورها، ومدى تأثيرها على ظاهرة البطالة مكانيا وزمانيا وعلى مستوى الوحدات الإدارية لمحافظة بغداد، فضلاً عن مدى مساهمة تلك المؤسسات لاسيما الصغيرة في الحد من ظاهرة البطالة في منطقة الدراسة بعد عام 2003.

ولتحقيق ذلك تم استخدام الأسلوب الكمي والمنهج الوصفي والتحليلي، فتم تبويب البيانات في جداول وتحويلها الى نسب مئوية، فضلاً عن الخرائط والأشكال البيانية لسهولة مقارنتها مكانيا وزمانيا، معتمدا الدرجة المعيارية للغرض نفسه، ومتناولا البيانات الرسمية للجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات لاسيما نتائج التعداد العام لسنة 1997 ونتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لسنة 2013.

Abstract

The research aims to reveal the reality of large, medium and small industrial enterprises and the most important problems faced by these institutions as a result of reducing their role, and the extent of their impact on the phenomenon of unemployment spatially and temporarily and at the level of administrative units of the province of Baghdad, as well as the extent of those institutions, especially small in reducing unemployment Study area after 2003.

To achieve this, the quantitative method and the descriptive and analytical approach were used. The data were tabulated into tables and converted into percentages, as well as maps and graphs for easy spatial and temporal comparison, using the standard score for the same purpose, and dealing with the official data of the Central Bureau of Statistics and Information Technology, especially the results of the 1997 census. And the results of the 2013 Poverty and Maternal Mortality Survey.

المقدمة

بالرغم من الأهمية البالغة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن الكثير من الدول قد ركزت لسنوات عديدة من القرن الماضي على التخطيط المركزي على مستوى المشروع و دور الدولة كإطار عام، دون إعطاء

الاهتمام المطلوب للدور الذي يمكن أن تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة في ذلك، حيث كان جل الاهتمام منصبا على الاستثمارات العامة والصناعات الكبرى و الثقيلة، غير أن المتغيرات الاقتصادية المعاصرة لاسيما في مجال انتهاج سياسة الخصخصة في غالبية دول العالم و ما أفرزته من آثار اجتماعية سلبية في مجال التشغيل، إستلزمت ضرورة التركيز على تلك المؤسسات ، بوصفها إحدى السبل الممكنة لمواجهة نمو قوة العمل بتوفير فرص العمل المناسبة و بالتالي تخفيض نسب البطالة، وللضرورة العلمية تم تقسيم البحث الى ست محاور رئيسة سبقتها المقدمة وانتهت بالتوصيات، تناول المحور الأول واقع المنشآت الصناعية وتباينها المكاني، وتضمن المحور الثاني المساهمة في النشاط الاقتصادي والمحور الثالث اهتم بواقع البطالة واثارها، وجاء المحور الرابع لمعرفة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الحد من ظاهرة البطالة، اما المحور الخامس فقد برز اهم المشكلات والمعوقات التي تواجه النشاط الصناعي وجميعها في محافظة بغداد وعلى مستوى وحداتها الادارية .

مشكلة البحث :

1. ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والكبيرة في الحد من ظاهرة البطالة في محافظة بغداد؟
2. ما هو واقع البطالة في منطقة الدراسة، وما هي الآثار التي ترتب عنها والتدابير المتخذة للتخفيف منها؟

فرضية البحث :

1. للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة دور فعال في الحد من ظاهرة البطالة ضمن الحيز المكاني في منطقة الدراسة.
2. تعد البطالة ظاهرة واضحة في المؤسسات الصناعية المتنوعة بسبب ضعف الانتاج وقلة مستلزمات الانتاج .

هدف البحث :

1. الوقوف على أهم المشكلات التي تتعرض لها المنشآت الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في محافظة بغداد نتيجة تقليص دورها في لاسيما بعد عام 2003.
2. معرفة مدى تأثير هذه المشكلات على ظاهرة البطالة.
3. اقتراح السبل والإجراءات للحد من المشكلات التي تتعرض لها هذه المنشآت.

أهمية البحث :

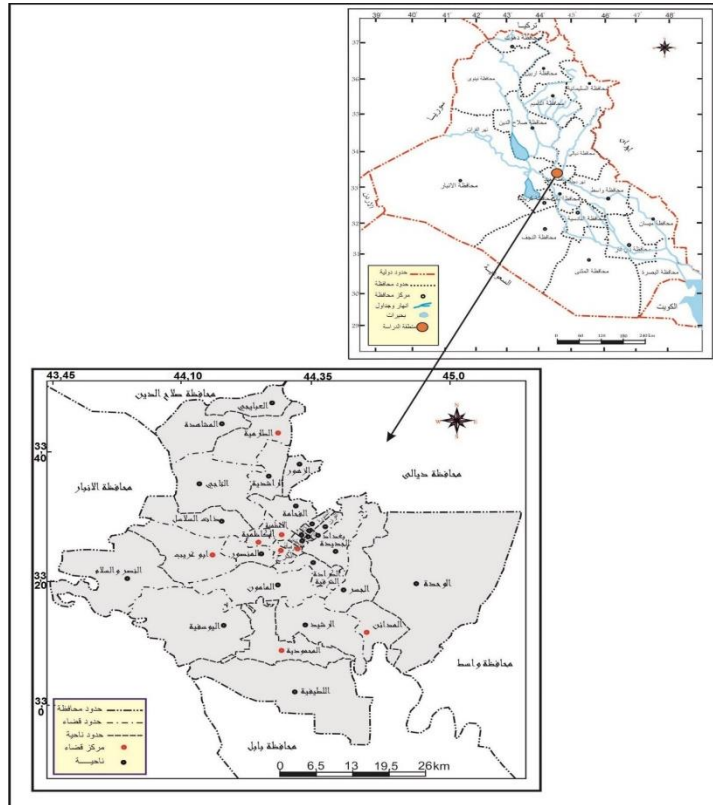
تكمن أهمية هذا البحث باستعراض أحد أهم المواضيع الاقتصادية والاجتماعية المطروحة ألا و هو التراجع الصناعي وتوقف المشاريع الصناعية وعلاقتها بارتفاع نسبة البطالة في محافظة بغداد، لاسيما وأن هذه المشاريع والمؤسسات بدأت تأخذ اهتماما ملحوظا في منطقة الدراسة من خلال تفعيل دور القطاع الخاص والعمل بنظام الاستثمار من أجل توظيف أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة الماهرة والغير ماهرة.

الحدود المكانية والزمانية لمنطقة الدراسة :

تتمثل الحدود المكانية للبحث بحدود محافظة بغداد، التي تقع وسط العراق بين دائرتي عرض (33,40 - 33,00) شمالاً، وخطي طول (43,45 - 45,00) شرقاً، بمساحة تقدر بحوالي (5170 كم²) وبنسبة (1.2%) من مساحة العراق البالغة (434128 كم²) ويحدها من جهة الشمال محافظة صلاح الدين، ومن جهة الشرق محافظة ديالى، ومن جهة الجنوب محافظتي واسط وبابل، ومن جهة الغرب محافظة الأنبار، ينظر خريطة (1).

وشملت حدودها الزمانية للمدة (1997 - 2013) متمثلة ببيانات المسح الصناعي الشامل في محافظة بغداد وبيانات برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة والمتوسطة والكبيرة) لعام 2013، وبيانات التعداد العام للسكان في محافظة بغداد لعام 1997، وبيانات خارطة الفقر ووفيات الأمهات لعام 2013، ولإبراز الواقع والتراجع الصناعي للظاهرة المدروسة لا بد من اعتماد مقياس يوضحه بين منطقة وأخرى، وقد اعتمدت الدرجة المعيارية كمقياس يتفق وأبعاد هذا البحث، وما يميز هذا البحث أنه تناول الموضوع على مستوى الوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة



المصدر: الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية ، مقياس 1: 50000 ، بغداد ، 2013

أولاً : واقع المؤسسات الصناعية وتباينها المكاني :

تؤدي الصناعة دور مهم في التطور الاقتصادي، فهي تخلق فرص عديدة للعمل وتساهم في جذب الأيدي العاملة، فضلاً عن أرباحها الكبيرة وتوفير الكثير من المنتجات التي تقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية مما يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي.

لقد كان تركيز السكان الواضح في محافظة بغداد وتجمع المشاريع الصناعية فيها، السبب الرئيس في تنوع القطاعات الصناعية، كما أنها تمتلك عدد من المقومات التي تجعلها من المدن

الصناعية المميزة في العراق، ومن أهم هذه المقومات، قيمة رأس المال، الأيدي العاملة بمختلف المهن، القدرة التسويقية للمحافظة، والموقع المميز الذي ساهم في بناء التكتل الاقتصادي وخلق الوفورات الاقتصادية، أذ تتصل المحافظة بخمس محافظات، ثلاث منها لها حدود مع دول الجوار⁽¹⁾.

وشهدت منطقة الدراسة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي حركة أعمار واسعة شملت مختلف جوانب الحياة ومنها التوسع في إقامة المشاريع الصناعية الكبيرة التابعة للقطاع العام والمختلط، وبناء المنشآت الصناعية كمصانع الأغذية، والصناعات الجلدية، وصناعة الغزل والنسيج، فضلاً عن شركات التصنيع العسكري..... وغيرها.

على الرغم من العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق عام 1991 والتي تسببت في تعطيل أغلب المشاريع الصناعية والتنموية، بسبب توقف استيراد المواد الأولية التي تدخل في الصناعة والتي تحتاجها تلك المشاريع لاستمرار ديمومتها وعملها، إلا أن محافظة بغداد حافظت على مركزها بوصفها العاصمة التي تتركز فيها معظم الصناعات أذ تمكنت الكفاءات الهندسية والفنية وأصحاب الاختصاص من تصنيع بعض المواد الأولية وقطع الغيار كبديل للمواد الأولية المستوردة من خارج العراق ولكن بكفاءة أقل، وكذلك تحويل بعض المكنائن الصناعية بما ينسجم ومتطلبات مراحل الإنتاج.

بدأ التراجع الصناعي على مستوى عمل المؤسسات الصناعية بعد عام 2003 وهذا ما انعكس على زيادة نسب البطالة لاسيما المقنعة وبالتحديد في المشاريع الصناعية الحكومية، فضلاً عن زيادة أعداد الموظفين والعاملين في تلك المؤسسات دون فائدة تذكر، مما خلق عجز واضح وتضخم في العمل يقابله نقص في الإنتاج، مما أدى الى التوقف شبه التام في العملية الصناعية والتنموية.

لم تكن البيانات الخاصة لواقع المؤسسات الصناعية في منطقة الدراسة متوافرة بشكل تفصيلي على مستوى الوحدات الإدارية لعام 1997، مما اضطر الباحث أن يدرسها من خلال المسح الصناعي الشامل لعام 2000 الذي أجري من قبل الجهاز المركزي للإحصاء وعلى مستوى أصغر وحدة إدارية، وتتوزع في محافظة بغداد (17934) منشأة صناعية سنة 2000، منها (242) منشأة صناعية كبيرة ونسبة (1.3%) وبلغ عدد العاملين فيها (45822) و (65) منشأة متوسطة بنسبة (0.4%) وبلغ عدد العاملين فيها (878) و (17627) منشأة صغيرة بنسبة (98.3%) وبلغ عدد العاملين فيها (42887)، وفي عام (2013) بلغ عدد المنشآت الصناعية (21399) منها (112) منشأة كبيرة بنسبة (0.5%) وبلغ عدد العاملين فيها (64043) و (30) منشأة متوسطة بنسبة (0.2%) وبلغ عدد العاملين فيها (607) و (21257) منشأة صغيرة بنسبة

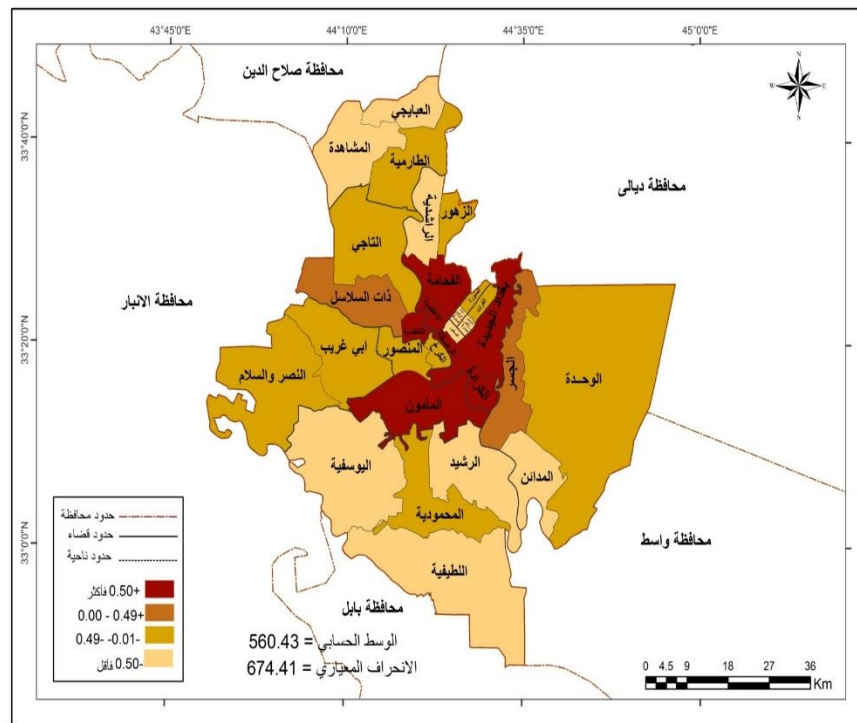
(99.3%) وبلغ عدد العاملين فيها (48826) ويتضح هناك زيادة في عدد المنشأة الصناعية بمستوياتها المختلفة بواقع (3465) منشأة عام 2013 مقارنةً بعام 2000، بينما تناقص عدد المنشآت الكبيرة بواقع (130) منشأة، وتناقص عدد المنشآت المتوسطة بواقع (35) منشأة، بينما ازداد عدد المنشآت الصغيرة بواقع (3630) منشأة، أما على مستوى الوحدات الإدارية يكشف الجدول (1) والخريطة (2) أن نسبة المنشآت الصناعية في منطقة الدراسة تتباين من وحدة إدارية الى أخرى لعامي 2000 و 2013 والتي تم حسابها على أساس الدرجة المعيارية وجاءت بأربع مستويات وكالاتي:-

جدول (1) التوزيع العددي والنسبي والدرجات المعيارية للمنشآت الصناعية في محافظة بغداد وبحسب وحداتها الإدارية بين عامي 2000 - 2013

2013						2000						الوحدات الإدارية
الدرجة المعيارية	%	المجموع	المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	الدرجة المعيارية	%	المجموع	المنشآت الكبيرة	المنشآت المتوسطة	المنشآت الصغيرة	
3.867	17.4	3694	3	2	3689	3.884	17.9	3180	24	3	3153	م.ق. الرصافة
0.443	4.6	1015	35	4	976	0.53	4.7	918	84	11	823	ن. الكرادة الشرقية
2.231	11.3	2414	5	1	2408	2.401	12.2	2180	24	6	2150	ن. بغداد الجديدة
-0.556	1.1	234	0	0	234	-0.545	1.1	193	1	0	192	ن. فلسطين
0.306	4.2	908	7	1	900	0.538	5.1	923	25	3	895	م.ق. الأعظمية
-0.765	0.3	70	0	0	70	-0.767	0.2	43	1	0	42	ن. الراشدية
0.512	5	1069	0	0	1069	0.631	5.6	986	1	0	985	ن. الفحامة
-0.346	1.9	398	0	0	398	-0.385	1.7	301	0	0	301	ن. الزهور
-0.595	1	203	0	1	202	-0.65	0.7	122	3	1	118	م.ق. الصدر 2
-0.576	1	218	0	0	218	-0.597	0.9	158	1	2	155	ن. أبناء الرافدين
-0.152	2.6	550	0	0	550	-0.204	2.4	423	1	1	421	ن. المنورة
-0.648	0.8	162	0	1	161	-0.666	0.6	111	3	1	107	م.ق. الصدر 1
-0.507	1.3	272	0	0	272	-0.542	1.1	195	1	1	193	ن. الصديق الأكبر
-0.188	2.5	522	0	0	522	-0.251	2.2	391	1	1	389	ن. الفرات
0.032	3.3	694	1	0	693	-0.02	3.1	547	2	1	544	م.ق. الكرخ
0.083	3.4	734	1	2	731	-0.161	2.5	452	8	1	443	ن. المنصور
1.669	9.3	1974	2	0	1972	1.441	8.7	1532	4	1	1527	ن. المأمون
1.298	7.9	1684	7	0	1677	1.058	7.2	1274	9	2	1263	م.ق. الكاظمية
0.094	3.5	742	1	0	741	0.1	3.5	628	2	0	626	ن. ذات السلاسل
-0.43	1.5	332	7	1	324	-0.432	1.5	269	4	0	265	ن. التاجي
-0.272	2.1	456	3	0	453	-0.268	2.1	380	5	0	375	م.ق. المحمودية
-0.604	0.9	196	0	0	196	-0.613	0.8	147	0	0	147	ن. اليوسفية
-0.657	0.7	155	0	0	155	-0.641	0.7	128	0	0	128	ن. اللطيفية
-0.566	1	226	13	2	211	-0.511	1	216	16	19	181	ن. الرشيد
-0.277	2	452	6	3	443	-0.233	2.2	403	7	6	390	م.ق. أبي غريب
-0.499	1.3	278	6	1	271	-0.45	1.4	257	6	5	246	ن. النصر والسلام
-0.388	1.7	365	3	0	362	-0.339	1.9	332	3	0	329	م.ق. الطارمية
-0.68	0.6	137	3	0	134	-0.655	0.7	119	0	0	119	ن. المشاهدة
-0.814	0.2	32	0	0	32	-0.787	0.2	30	0	0	30	ن. العبايجي
-0.661	0.7	152	0	0	152	-0.64	0.7	129	0	0	129	م.ق. المدائن
0.066	3.4	720	0	1	719	0.143	3.7	657	0	0	657	ن. الجسر
-0.419	1.5	341	9	10	322	-0.371	1.7	310	6	0	304	ن. الوحدة
	100	21399	112	30	21257		100	17934	242	65	17627	المجموع
782.3			الانحراف المعياري	668.7	الوسط الحسابي	674.4			الانحراف المعياري	560.4	الوسط الحسابي	

المصدر:

- 1- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل، 2000
 - 2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، 2013.
- خريطة (2) توزيع الدرجات المعيارية للمنشآت الصناعية في محافظة بغداد وبحسب وحداتها الإدارية لعام 2000



المصدر: جدول (1)

1. المستوى الأول : ($0.50+$ فأكثر) وظهر في سبع وحدات إدارية هي (مركز قضاء الرصافة، ناحية بغداد الجديدة، ناحية المأمون، مركز قضاء الكاظمية، ناحية الفحامة، مركز قضاء الأعظمية، ناحية الكرادة الشرقية) وبنسبة بلغت (17.9% , 12.2% , 8.7% , 7.2% , 5.6% , 5.1% , 4.7%) على التوالي، ويرجع سبب ارتفاع عدد المنشآت الصناعية بمختلف مستوياتها، لتوقعها ضمن مركز مدينة بغداد سواء في جانب الرصافة أوفي جانب الكرخ، إذ تتوفر وسائل نقل رخيصة وطرق نقل جيدة، فضلاً عن قربها من أسواق تجارة الجملة والمفرد والمتمثلة بالمحال التجارية ومحال التسوق المنزلي، وهي بذلك تجذب إليها الأيدي العاملة الرخيصة سواء من المحافظات أو من المناطق القريبة منها، أما في عام 2013 فشمل المستوى خمس وحدات إدارية (مركز قضاء الرصافة، ناحية بغداد الجديدة، ناحية المأمون، مركز قضاء الكاظمية، ناحية الفحامة) وبنسبة قدرها (17.4% , 11.3% , 9.3% , 7.9% , 5.0%) على التوالي، وهي الوحدات الإدارية نفسها التي ظهرت في المستوى الأول لعام 2000 ماعدا (مركز قضاء الأعظمية وناحية الكرادة الشرقية).

2- المستوى الثاني: ($0.00 - 0.49+$) تمثل في وحدتين إداريتين هما(ناحية الجسر، ناحية ذات السلاسل) وبنسبة بلغت(3.7% , 3.5%) بالتتابع لعام 2000، وفي عام 2013 ظهر المستوى في

ست وحدات إدارية هي (ناحية الكرادة الشرقية، مركز قضاء الأعظمية، ناحية ذات السلاسل، ناحية المنصور، ناحية الجسر، مركز قضاء الكرخ) وبنسبة بلغت (4.6%، 4.2%، 3.5%، 3.4%، 3.4%، 3.3%) على التوالي.

3- المستوى الثالث: (-0.01 - -0.49) وشمل أحد عشر وحدة إدارية هي (ناحية النصر والسلام، ناحية التاجي، ناحية الزهور، ناحية الوحدة، مركز قضاء الطارمية، مركز قضاء المحمودية، ناحية الفرات، مركز قضاء أبي غريب، ناحية المنورة، ناحية المنصور، مركز قضاء الكرخ) وبنسبة تراوحت ما بين (1.4% و 3%) لعام 2000، وفي عام 2013 ظهر المستوى في تسع وحدات إدارية هي (ناحية النصر والسلام، ناحية التاجي، ناحية الوحدة، مركز قضاء الطارمية، ناحية الزهور، مركز قضاء أبي غريب، مركز قضاء المحمودية، ناحية الفرات، ناحية المنورة) وبنسبة تراوحت ما بين (1.3% و 2.6%).

4- المستوى الرابع : (- 50.0 فأقل) وظهر في اثني عشر وحدة إدارية هي (ناحية العبايجي، ناحية الراشدية، مركز قضاء الصدر/1، مركز قضاء الصدر/2، ناحية المشاهدة، ناحية اللطيفية، مركز قضاء المدائن، ناحية اليوسفية، ناحية أبناء الرافدين، ناحية الرشيد، ناحية فلسطين، ناحية الصديق الأكبر) وبنسبة تراوحت ما بين (0.2% و 1.1%) ويرجع سبب انخفاض عدد المنشآت الصناعية في المناطق التي ظهرت في المستوى الثالث والرابع لأن أغلبها مناطق ريفية بعيدة عن مركز مدينة بغداد لا تتوفر فيها مقومات نجاح الصناعة، والقسم الآخر مزدحمة بالمباني السكنية والتي لا تتوفر فيها مساحات واسعة لبناء صناعات كبيرة أو متوسطة.

أما في عام 2013 ظهر المستوى في اثني عشر وحدة إدارية وهي نفسها التي ظهرت في المستوى نفسه عام 2000 وبنسبة تراوحت بين (0.2% و 1.3%) وللأسباب نفسها أعلاه. ومن خلال ما تقدم ومراجعة جدول (1) وخريطة (3) يتضح ما يلي :-

1- تتركز المؤسسات الصناعية بمستوياتها المختلفة في مراكز الأقضية لمدينة بغداد، إذ تتركز 34% منها في قضاء الرصافة، في حين يكون تركزها قليل في مناطق الأطراف، إذ تصل نسبتها إلى 2.5% في قضاء الطارمية.

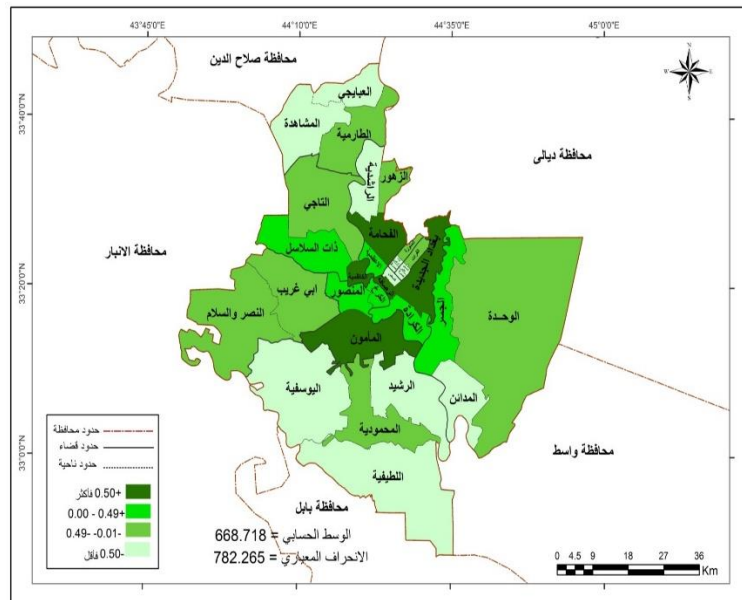
2- بعد عام 2003 توقف عدد كبير من الصناعات الكبيرة والمتوسطة عن العمل، بسبب منافسة المنتج الأجنبي من خلال استيراد مختلف أنواع الأجهزة الكهربائية المنزلية، وكذلك المنتجات الغذائية وبالتحديد منتجات الألبان ومنتجات الصناعات الجلدية التي كان إنتاج المحافظة منها يسد حاجة السوق قبل عام 2003، فضلاً عن قلة التخصيصات المالية لتلك الصناعات وعدم دعمها من قبل المصرف الصناعي وقلة مستلزمات الإنتاج مع الاستغناء عن الآلاف من المهندسين والفنيين والعمال الماهرين والإداريين وأحالتهم على التقاعد الأمر الذي أدى إلى هجرة تلك العقول والخبرات، كما أن أغلب الشركات عرضت معاملها ومصانعها للبيع وتحويلها إلى مشاريع للقطاع الخاص وبالتالي ضياع هذه الصناعات الأساسية.

3- ارتفاع عدد العاملين في المنشآت الصناعية الكبيرة بعد عام 2003 عن طريق تعيينهم على الملاك من قبل الدولة وأغلبهم ليس لديه تحصيل علمي أو خبرة فنية الأمر الذي أدى إلى ظهور البطالة

المقنعة، بسبب قلة الإنتاج وقلة الأرباح مع الزيادة الحاصلة في قيمة الأجور والرواتب التي يتقاضاها العاملون.

4- أنتشار المنشآت الصناعية الصغيرة في المراكز الحضرية الصغيرة والأرياف محققة بذلك فوائد كثيرة منها توزيع أفضل لغرض الاستمرار ووفورات اقتصادية ناجمة عن اختيار مواقع قرب مصادر مستلزمات الإنتاج ومراكز الطلب، فضلاً عن زيادة عددها بعد عام 2003 بسبب البناء العشوائي دون وجود رقابة من الجهات المختصة وتحويل هذه الأبنية الى معامل صغيرة، وزيادة الطلب على منتجات هذه الصناعات بسبب ارتفاع الدخل الشهري للموظفين، وبالنتيجة فان تركيز المنشآت الصناعية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في المراكز الحضرية في منطقة الدراسة بوصفها مراكز التجمع الحضري والاقتصادي، قد أعطاها أولوية في جذب الأيدي العاملة الرخيصة وغير الماهرة إليها من باقي محافظات العراق⁽²⁾ الأمر الذي أدى الى ارتفاع نسب البطالة للسكان ضمن قوة العمل في مدينة بغداد.

خريطة (3) توزيع الدرجات المعيارية للمنشآت الصناعية في محافظة بغداد وبحسب وحداتها الإدارية لعام 2013



المصدر: جدول (1)

ثانيا : القطاعات الاقتصادية ومدى مساهمتها في تشغيل الايدي العاملة على مستوى الوحدات الادارية في محافظة بغداد :

من خلال الجدول (2) والشكل (1) نلاحظ هناك تباين في عدد ونسب العاملين في الأنشطة الاقتصادية في منطقة الدراسة، إذ بلغ عددهم (1228054) لعام 1997 أي ما نسبته (22,5%) من مجموع سكان محافظة بغداد للعام نفسه، في حين بلغ عددهم (1554359) لعام 2013 وبلغت

نسبتهم (21,5%) من مجموع سكان المحافظة للعام نفسه، وهذا مؤشر على ارتفاع نسب البطالة في منطقة الدراسة لعام 2013 عما كانت عليه في عام 1997. كما أن هناك تباين واضح في عدد السكان النشطين اقتصادياً بحسب القطاعات الاقتصادية، ومن خلال توزيع السكان على الأنشطة الاقتصادية يتبين تراجع قطاع (تجارة الجملة والمفرد وإصلاح المركبات والسلع الشخصية) الذي كان يحتل المرتبة الأولى بنسبة (28%) عام 1997 إلى المرتبة

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للسكان النشطين اقتصادياً بحسب القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى الوحدات الإدارية في محافظة بغداد بين عامي 1997 و 2013

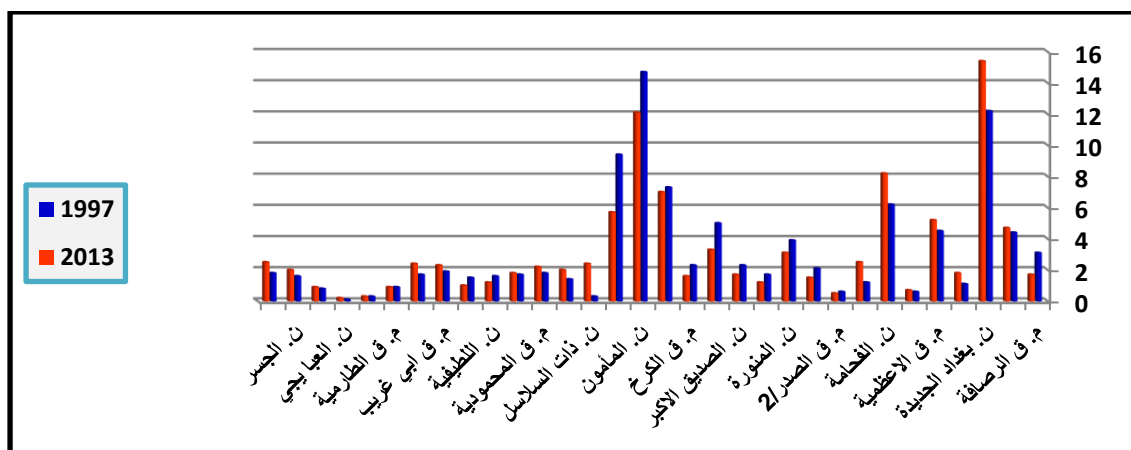
الوحدات الإدارية	السنوات	الزراعة والغابات وصيد الأسماك	الصناعات التحويلية	تجهيز الكهرباء والغاز والمياه	البناء والتشييد	تجارة الجملة والمفرح والمفرح والمفرح	السكن والغذاء والخدمات (الإقامة)	النقل والتخزين وأنشطة المواصلات	الأنشطة التجارية والمالية والأجارية والصناعات التحويلية	الإدارة العامة والامن الاجتماعي	التعليم	الصحة والعمل الاجتماعي	أنشطة خدمية أخرى	غير مبين	المجموع	%	
م.ق. الرصافة	1997	192	128	4848	188	2120	15005	1831	2079	608	6981	1529	752	2080	153	38494	3.1
	2013	27	27	3200	511	1506	5674	1022	3119	1291	4813	1936	726	2474	134	26460	1.7
ن. الكرادة الشرقية	1997	797	243	5724	348	2638	16074	1302	3883	1371	13235	4140	1563	2456	253	54027	4.4
	2013	399	160	5584	1715	9213	13002	1236	8575	4587	14956	6262	1914	2792	1874	72269	4.7
ن. بغداد الجديدة	1997	1706	855	10855	891	12109	50871	2162	12559	2663	36358	10453	3772	3971	569	149794	12.2
	2013	1060	1060	13995	8411	49620	36614	31242	3605	10108	50044	18166	6856	6715	2545	240041	15.4
ن. فلسطين	1997	71	53	1021	114	1191	4699	171	1074	156	3864	755	335	410	57	13971	1.1
	2013	23	23	1088	671	1342	4235	185	2176	1713	8077	4976	1134	509	1157	27517	1.8
م.ق. الأعظمية	1997	1177	279	3680	473	2323	16708	845	3373	13923	2037	6747	1914	2037	177	55372	4.5
	2013	609	609	4099	2962	4099	10794	1623	8116	5884	13797	13797	3896	3125	41	80390	5.2
ن. الراشدية	1997	2532	17	292	47	292	1459	31	345	42	258	80	80	98	19	7480	0.6
	2013	4086	50	156	202	1028	595	44	946	153	2656	589	248	73	33	10859	0.7
ن. الفحامة	1997	1436	370	6089	634	4929	22489	786	5815	1590	20375	6940	1991	1991	282	75701	6.2
	2013	372	585	7446	3510	21487	18189	1011	17019	2872	34038	13190	3510	4840	106	128175	6.2
ن. الزهور	1997	937	47	791	126	1307	3944	85	934	115	4804	696	215	266	50	14317	1.2
	2013	148	405	2262	913	8997	4350	499	2757	726	10701	2542	828	1215	1702	38045	2.5
م.ق. الصدر 2	1997	35	26	500	56	583	2299	84	525	76	1890	369	164	201	28	6836	0.6
	2013	0	27	150	192	793	1190	68	1874	260	1765	1450	301	301	96	8467	0.5
ن. أبناء الرافدين	1997	133	100	1917	213	2236	8819	322	2015	293	7252	1416	628	769	107	26220	2.1
	2013	100	100	2332	802	2332	2457	251	4588	1304	4387	1655	877	1379	351	23016	1.5
ن. المنورة	1997	246	185	3533	393	4122	16259	593	3715	540	13369	2611	1158	1418	198	48340	3.9
	2013	130	195	2637	2572	10027	5046	651	5990	2409	12989	20589	1530	1530	488	47984	3.1
م.ق. الصدر 1	1997	104	78	1491	166	1739	6860	250	1568	228	5641	1102	489	599	83	20398	1.7
	2013	0	0	1865	600	1199	3375	422	2487	888	4752	1843	866	999	0	19296	1.2
ن. الصديق الأكبر	1997	146	110	2100	234	2450	9664	353	2208	321	7946	1552	688	843	117	28732	2.3
	2013	53	53	1533	1163	4706	4441	634	2934	449	6345	2221	1031	714	159	26436	1.7
ن. الفرات	1997	311	233	4464	497	5207	20541	750	4693	682	16890	3299	1463	1792	250	61072	5
	2013	0	292	2226	1861	10837	7480	1058	6860	1314	11968	4160	1387	1496	73	51012	3.3
م.ق. الخرخ	1997	125	163	2292	128	1326	8874	1326	128	678	1426	613	1027	1105	77	28597	2.3
	2013	26	102	1377	740	1020	4029	740	3035	1046	7778	2805	1148	944	102	24892	1.6
ن. المنصور	1997	919	544	5076	473	3803	25526	801	5011	3219	23732	12251	4805	3211	272	89643	7.3
	2013	569	522	4744	4127	7970	14564	1328	11101	10105	23910	20589	6974	2704	277	109254	7
ن. المأمون	1997	3722	1197	12008	982	11511	52008	1874	13532	3649	54497	15757	4435	4827	560	180559	14.7
	2013	1239	826	9155	5163	16107	26983	826	29392	8948	51281	24298	8398	4612	482	187710	12.1
م.ق. الكاظمية	1997	2221	405	11509	698	7520	34544	1796	9613	1894	29617	8889	3399	3083	294	115482	9.4
	2013	230	230	7118	2571	6658	13638	1883	11250	6475	17404	10516	5281	4776	46	88076	5.7
ن. ذات السلاسل	1997	2339	2	29	3	60	289	1	149	0	448	37	4	11	12	3384	0.3
	2013	2722	322	2427	1237	2364	2706	225	4330	1114	12296	4070	2266	794	240	37113	2.4
ن. التاجي	1997	5593	84	880	93	1067	2537	66	1296	60	4169	467	118	198	45	16673	1.4
	2013	1810	79	1795	810	7937	3739	336	5051	957	6044	1514	439	794	142	31447	2
م.ق. المحمودية	1997	5263	55	1008	115	951	3659	232	897	214	7246	1883	305	359	71	22258	1.8
	2013	16063	21	803	668	2476	1548	334	1130	782	6438	3247	810	412	21	34753	2.2
ن. البوسفية	1997	14759	8	159	58	214	1347	15	336	19	3490	548	84	106	38	21181	1.7
	2013	12546	0	656	480	4191	2641	24	1172	360	6664	1251	200	760	28	27943	1.8
ن. اللطيفية	1997	13603	16	247	65	177	1028	23	396	23	3360	429	73	89	67	19596	1.6
	2013	11018	34	258	362	1799	1119	68	1544	267	1607	798	183	130	210	19397	1.2
ن. الرشيد	1997	9440	31	519	30	423	2205	50	567	28	3954	454	96	158	52	18007	1.5
	2013	8020	8	272	320	1341	1329	125	868	376	1427	795	147	196	54	15278	1
م.ق. أبي غريب	1997	6307	62	1882	75	1882	1331	128	2032	146	6337	1090	258	811	44	23785	1.9
	2013	7529	0	3002	497	7879	3309	75	3519	730	5411	2600	350	759	62	35722	2.3
ن. النصر والسلام	1997	10178	46	778	64	2005	2468	107	1101	57	4029	428	259	312	28	21860	1.7
	2013	16637	0	1121	418	7166	3104	173	3372	1302	3372	1359	203	644	438	37948	2.4
م.ق. الطارمية	1997	4894	44	187	103	374	827	21	289	32	2911	642	101	104	51	10580	0.9
	2013	3728	27	542	623	1160	1325	99	1304	512	2233	1678	312	174	60	13777	0.9
ن. المشاهدة	1997	1133	17	178	19	216	514	14	262	12	844	95	24	40	9	3377	0.3
	2013	3134	0	52	21	147	472	10	220	136	545	304	31	21	42	5135	0.3
ن. العياشي	1997	538	8	85	9	103	244	6	125	6	401	45	11	19	4	1604	0.1
	2013	989	22	72	65	280	79	7	172	50	444	437	57	14	14	2702	0.2
م.ق. المدائن	1997	2334	17	491	88	615	1680	73	687	61	2606	477	120	207	36	9492	0.8
	2013	5178	11	326	245	647	1722	11	1161	398	2672	1330	178	281	406	14566	0.9
ن. الجسر	1997	2915	47	1371	120	1930	4174	214	1528	108	5243	680	229	476	76	19111	1.6
	2013	1876	20	2025	907	9528	3587	240	4479	572	4700	1104	494	781	204	30517	2
ن. الوحدة	1997	6665	83	2154	132	1809	3429	120	1367	333	4871	540	215	336	57	22111	1.8
	2013	2589	193	3954	472	14334	3036	311	3442	584	6078	1281	429	1169	290	38162	2.5
المجموع	1997	102809	5515	88158	7635	78872	344326	15717	85400	20874	320573	88831	30898	34310	4136	1228054	100
	2013	102910	6312	88272	46482	220655	206342	19124	2E+05	68672	343034	154944	53004	46818	12565	1554359	100
%	1997	8.4	0.5	7.2	0.6	2.8	13.3	1.3	7.2	1.7	26.1	7.2	2.5	2.8	0.3	100	100
	2013	6.6	0.4	5.7	3	14.2	13.3	1.2	11.9	4.4	22.1	3.4	3	0.8	0.3	100	100

المصدر :-

1- جمهورية العراق ، مجلس الوزراء ، هيئة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان ، 1997 ، (محافظة بغداد) ، جدول (34).

2- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات ، 2013 (محافظة بغداد) ، جدول (9-1) .

شكل (1) التوزيع النسبي للسكان النشطين اقتصادياً بحسب القطاعات الاقتصادية وعلى مستوى الوحدات الإدارية في محافظة بغداد بين عامي 1997 و 2013



المصدر: جدول (2) .

الثالثة وبنسبة (13.3%) عام 2013، ويعود سبب تراجع هذا القطاع كونه كان ينشط في منطقة الدراسة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، إذ أن معظم أسواق الجملة ومعامل تصليح المركبات تتركز في العاصمة بغداد، وبعد عام 2003 أخذ هذا القطاع ينشط في أغلب محافظات العراق مع زيادة المنافذ الحدودية وزيادة الطلب على كافة السلع ومن مناشيء متعددة لاسيما بعد غياب المنتج المحلي عن الأسواق، في حين تقدم قطاع (الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي) إلى المرتبة الأولى وبنسبة (22.1%) عام 2013 بعد أن كان في المرتبة الثانية عام 1997 وبنسبة (26.1%) ويرجع سبب تقدم هذا القطاع إلى كثرة الوظائف التي أطلقتها الدولة في هذا المجال بعد سنة 2003، فيما تراجع قطاع الزراعة من المرتبة الثالثة وبنسبة (8.4%) عام 1997 إلى المرتبة السادسة عام 2013 وبنسبة بلغت (6.6%)، وهذا مؤشر واضح على ترك الفلاحين لأراضيهم الزراعية والهجرة إلى المدينة للبحث عن فرصة عمل أو الانخراط في القوات الأمنية، كما تراجع كل من قطاع الصناعات التحويلية من المرتبة الخامسة عام 1997 وبنسبة بلغت (7.2%) إلى المرتبة السابعة عام 2013 وبنسبة (5.7%)، وهذا مؤشر على هجرة الكوادر والكفاءات العلمية والهندسية، وأهم ما يمكن ملاحظته هو انتقال قطاع البناء والتشييد من المرتبة السابعة وبنسبة (6.4%) عام 1997 إلى المرتبة الثانية عام 2013 وبنسبة (14.2%)، ويمكن إرجاع سبب ذلك إلى دعم الدولة للمواطنين بمنحهم قروض مجزية عن طريق المصرف العقاري وصندوق الأسكان لبناء وحدات سكنية، أما بالنسبة إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتباين نسب عدد العاملين فيها فقد كانت قليلة أو ضعيفة مقارنةً مع الأنشطة الأخرى التي تم الحديث عنها.

وإذا ما أمعنا النظر في الجدول (2) والشكل (1) سوف يلاحظ أن مركز الثقل الاقتصادي يتركز في مركز مدينة بغداد، أي أن نسبة العاملين في الأنشطة الاقتصادية كافة أغلبهم من سكان الحضر في منطقة الدراسة، وهذا يعني أن فرص العمل متوفرة بصورة أكبر في المناطق الحضرية عن ما هي عليه في مناطق الأرياف، وهذا بدوره يعد عامل اقتصادي مشجع على الهجرة من الريف إلى المدينة من أجل تحسين الظروف الاقتصادية للسكان وبالتالي يشكل عامل ضغط على الوظائف والعمالة والذي يؤدي إلى ارتفاع نسب البطالة في المناطق الحضرية.

أما على مستوى الوحدات الإدارية فهناك تباين أيضاً في نسبة السكان النشطين اقتصادياً من وحدة إدارية إلى أخرى كما موضح في الجدول أعلاه، ففي عام 1997 احتلت المراتب الخمس الأولى كل من (ناحية المأمون، ناحية بغداد الجديدة، مركز قضاء الكاظمية، ناحية المنصور،

ناحية الفحامة) وبنسبة بلغت (15.0%, 12.0%, 9.4%, 7.3%, 6.2%) على التوالي، وسبب ارتفاع نسبة العاملين في هذه المناطق لأنها من أكثر المناطق التي تتركز فيها المنشآت الصناعية (الكبيرة والمتوسطة والصغيرة)، وهي بذلك تعد من أهم مراكز استقطاب الأيدي العاملة من المحافظات الأخرى أو من المناطق القريبة منها في منطقة الدراسة، وفي عام 2013 جاءت الوحدات الإدارية نفسها في المراتب الخمس الأولى (ناحية بغداد الجديدة، ناحية المأمون، ناحية الفحامة، ناحية المنصور، مركز قضاء الكاظمية) وبنسبة قدرها (15.0%, 12.0%, 8.2%, 7.0%, 5.7%) على التوالي وللأسباب نفسها، في حين احتلت المراتب الخمس الأخيرة عام 1997 كل من (ناحية العبايجي، ناحية ذات السلاسل، ناحية المشاهدة، ناحية الراشدية، مركز قضاء الصدر/2) وبنسبة (0.1%, 0.3%, 0.3%, 0.6%, 0.6%) على التوالي، وفي عام 2013 جاءت في المراتب الخمس الأخيرة كل من (ناحية العبايجي، ناحية المشاهدة، مركز قضاء الصدر/2، ناحية الراشدية، مركز قضاء الطارمية) وبنسبة قدرها (0.2%, 0.3%, 0.5%, 0.7%, 0.9%) على التوالي، ويلاحظ أن جميع تلك الوحدات الإدارية هي مناطق ريفية ما عدا مركز قضاء الصدر/2، والتي ينشط فيها قطاع الزراعة وتتعهد أو تقل المنشآت الصناعية. وعلى ضوء ما تقدم يمكن ملاحظة قوة الترابط بين السكان والنشاط الاقتصادي، إذ يعد المتغير الاقتصادي دافع بالغ الأهمية في تشغيل الأيدي العاملة والحد من البطالة، إذ أن التفاوت الاقتصادي بين الريف والمدينة يؤدي بالتالي إلى استمرار تدفق أعداد كبيرة من القوى العاملة من أجل تحسين ظروفهم المعاشية، فالمدن لازالت تمارس قوة جذب لسكان الريف وذلك لتركز النشاط الاقتصادي والتجاري وبقية الأنشطة الاقتصادية الضرورية، مما ساعد على وجود فرص العمل فيها⁽³⁾، ويلاحظ كيف أن التراجع الاقتصادي المتمثل بتدهور قطاعي الصناعة وما رافق ذلك من تدهور الوضع الأمني، كيف ساعد على تحول منطقة الدراسة من محافظة ذات نشاط صناعي متميز عام 1997 إلى محافظة تعتمد على المنتجات الصناعية المستوردة لسد حاجة سكانها الذي أخذ نموه بالتزايد بشكل ملحوظ.

ثالثاً : واقع البطالة واثارها :

يعد عدد العاملين والعاطلين في الصناعة من بين المؤشرات الاقتصادية الأكثر أهمية، فكثير من الدول تقوم بعدة أبحاث حول كيفية التخلص من البطالة، وتعد اليد العاملة من أهم الأساسيات في اقتصاد البلدان الصناعية، فتعتمد بعض الدول على العمال المحليين فضلاً عن اعتمادها للعمالة الخارجية التي تعمل بعض الدول على استقطاب العمال ذوي الكفاءة العالية مقابل اجر قليل مقارنة بالأجور التي يتقاضاها العمال المحليون، وهذا الأمر يسهم بشكل او بآخر في تشغيل أيدي عاملة بنسبة اكبر تؤدي الى زيادة الإنتاج وبالتالي تشكل مؤشراً لتطور ونمو الاقتصاد في تلك الدول.

والسبب الذي يجعل العمالة والبطالة بنفس القدر من الأهمية هو ان لهما تأثير مباشر في حياة الناس وعلى مصالح المجتمع بشكل عام، فعدد الذين يعملون ويحصلون على الوظائف يتحكم في اجمالي الأجور التي يحصل عليها هؤلاء العاملون، وان ارتفاع دخل الأسرة يؤدي الى زيادة الأنفاق على السلع والخدمات وانخفاض الدخل يؤدي الى قلة الأنفاق، وعند انخفاض الأنفاق تنخفض معدلات الإنتاج مما يضطر الكثير من الشركات التخلي عن الكثير من العاملين فيها وهو كأحد مساعي التوافق مع انخفاض الناتج النهائي .

ويقصد بالبطالة التوقف لجزء من قوة العمل في الاقتصاد رغم توفر القدرة والرغبة في العمل، وتنتج البطالة من اختلال سوق العمل لاعتبارات تتعلق بجانب العرض والطلب، وتفرض البطالة تكاليف اقتصادية واجتماعية عندما لا يستطيع الاقتصاد توفير قدر كافي من فرص العمل لكل من هو قادر ويرغب في العمل فتؤدي الى هدر جزء كبير من طاقة أفراد المجتمع⁽⁴⁾.

تقاس قوة الدولة ودرجة تقدمها بما تمتلكه من موارد وثروات ويأتي في مقدمتها العنصر البشري، ومعظم الدراسات تشير الى الدور الذي تلعبه الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والبطالة في المدن ناجمة عن تزايد هجرة السكان وعلاقتها بالنمو وفرص العمل من الصناعة، البناء، الخدمات وغيرها، فعلى الرغم من إن التحضر لا يعد مشكلة في الدول المتقدمة إلا أنه بالنسبة للبلدان النامية ومنها العراق يعد مشكلة تنتج عن وتنتج تشوهات اقتصادية واجتماعية كبرى ذلك أنها لم ترتقي لمستوى المجتمعات المتقدمة نتيجة الاستجابة لحركة التصنيع التي شهدتها تلك المجتمعات والتي نقلت فائض العمل في الريف ليسد طلب الصناعة المتزايد على الأيدي العاملة في المدن، لذلك فإن الهجرة من الريف الى المدينة رغم أنها تخفض من البطالة المقنعة في الريف إلا أن الاعتقاد السائد يشير الى مساهمتها في زيادة حدة البطالة الظاهرة في المجتمعات الصناعية⁽⁵⁾.

وفي منطقة الدراسة يرجع السبب في ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل الى نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي عندما انتهت حرب الثمان سنوات، وبدأت الحكومة تواجه مشكلة في توفير فرص عمل للذين خدموا في تلك الحرب بعد تسريحهم من الخدمة والذين أخذوا بالتدفق الى سوق العمل، ونظراً لعدم إمكانية القطاعات الاقتصادية من استيعابهم فقد ظهر اختلال واضح بين عرض وطلب القوى العاملة، ولعل ما فاقم المشكلة هو الظرف الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي والظروف التي أوجدها من تعطل العمل في العديد من المشاريع لنقص المواد الأولية التي كان العراق يستوردها، أما سبب ارتفاع معدل البطالة بعد عام 2003 يعود الى تسريح موظفي شركات التصنيع وأغلاق الكثير من المنشآت الصناعية التابعة لوزارة الصناعة بسبب التعطيل الذي طال تلك المؤسسات الصناعية، الأمر الذي أدى الى تدفق الكثير منهم الى سوق العمل للبحث عن فرصة عمل⁽⁶⁾.

ويوضح الجدول (3) والشكل (2) تباين نسب البطالة في منطقة الدراسة للاعوام 1997 و2013 والتي أظهرت ارتفاع النسبة في محافظة بغداد لعام 2013 مقارنة بعام 1997، إذ بلغ (5.2%، 3.5%) بالتتابع، ويرجع سبب ذلك الى توقف أغلب المنشآت الصناعية عن العمل بعد عام 2003، وكذلك أن أغلب ممن هم ضمن قوة العمل من المحافظات الأخرى لاسيما الجنوبية هاجروا الى منطقة الدراسة للبحث عن فرص عمل مما أدى الى ارتفاع معدل البطالة، كما إن ازدياد تدفق المهاجرين الى منطقة الدراسة أعطى لإصحاب الأعمال فرصة لتحديد أو فرض ما يرونه من أجور مما سبب انخفاض أجور العمالة، وبالتالي يكون له تأثير سلبي على مستوى المعيشة وإمكانية تحقيق الخدمات الاجتماعية.

أما على مستوى الوحدات الإدارية فثمة تباين في نسب البطالة، وأهم ما يمكن ملاحظته هو ارتفاع عدد العاطلين عن العمل لعام 2013 مقارنة بعام 1997 وفي جميع الوحدات الإدارية ما عدا مركز قضاء أبي غريب وناحية النصر والسلام ومركز قضاء الطارمية، ويلاحظ أيضاً ارتفاع نسب البطالة في المناطق الصناعية في المدن وانخفاضها في مناطق الأرياف وللأعوام أعلاه ، ففي عام 1997 استحوذت على المراكز الأولى جميع الوحدات الإدارية التابعة لمدينة الصدر فضلاً عن ناحية فلسطين وبمعدل بطالة تراوح ما بين (4.6% ، 4.9%) وهي من أكثر مدن منطقة الدراسة في كثافتها السكانية، كما أن نواحي مدينة الصدر مجتمعة هي من أكثر

المناطق التي يتوافد إليها المهاجرون من المحافظات الجنوبية وأغلبهم لا يملكون مؤهلات علمية تساعد في الحصول على فرصة عمل، وجاء قضاء المحمودية بكافة وحداته الإدارية وقضاء الكرخ بكافة وحداته الإدارية ومركز قضاء الأعظمية ومركز قضاء الطارمية بأقل معدل بطالة تراوح ما بين (2.4% , 2.9%)، أما بالنسبة لقضاء المحمودية ومركز قضاء الطارمية فهي من المناطق الريفية التي تنخفض فيها معدلات الهجرة الخارجية لاسيما الشباب في سن العمل كونها من المناطق التي تنشط في مجال الزراعة، وكذلك وجود بعض المنشآت الصناعية الكبيرة التي تستقطب الأيدي العاملة من أبناء تلك المناطق، أما بالنسبة لقضاء الكرخ ومركز قضاء الأعظمية فعلى الرغم من كونها مناطق تمثل مركز مدينة بغداد إلا أنها تتوفر فيها فرص العمل، وذلك لأهميتها التجارية وكثرة المطاعم والأسواق والمحال التجارية التي تحتاج الى الأيدي العاملة الرخيصة.

جدول (3) التوزيع العددي للسكان النشطين اقتصادياً والعاطلين عن العمل في محافظة بغداد ونسب البطالة ونسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي بحسب الوحدات الإدارية بين عامي 1997-2013

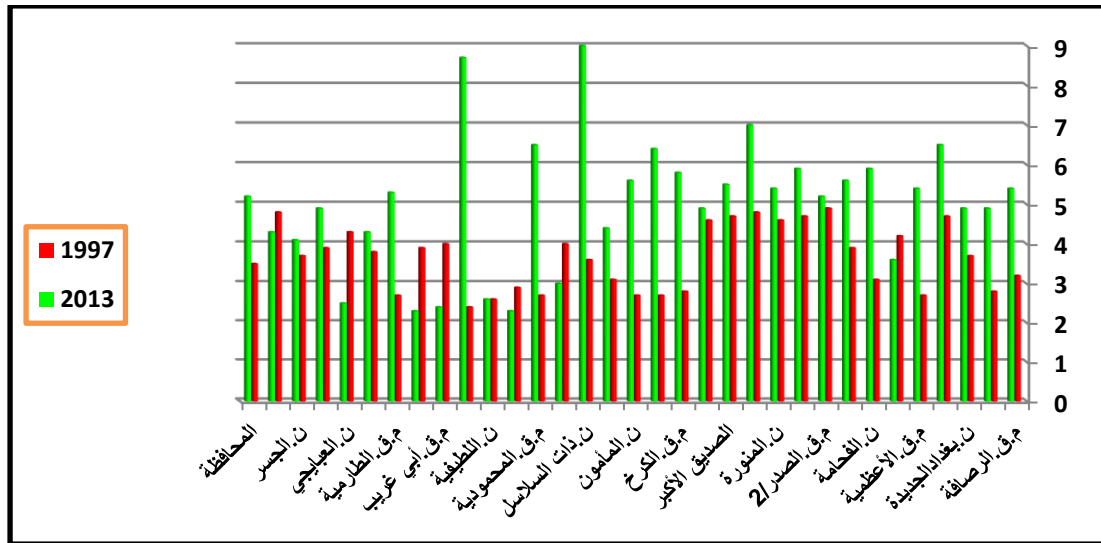
2013					1997					الوحدات الإدارية
معدل البطالة	العاطلين عن العمل	نسبة المساهمة في النشاط	النشطين اقتصادياً	عدد السكان	معدل البطالة	العاطلين عن العمل	نسبة المساهمة في النشاط	النشطين اقتصادياً	عدد السكان	
5.4	5862	1.7	26460	109207	3.2	4076	3.1	38494	128855	م.ق. الرصافة
4.9	14358	4.7	72269	294828	2.8	6201	4.4	54027	217904	ن.الكرادة الشرقية
4.9	54639	15.4	240041	1121454	3.7	25622	12.2	149794	683593	ن.بغداد الجديدة
6.5	5578	1.8	27517	86228	4.7	3269	1.1	13971	70270	ن.فلسطين
5.4	14203	5.2	80390	264681	2.7	6066	4.5	55372	221399	م.ق. الأعظمية
3.6	1414	0.7	10859	39440	4.2	1154	0.6	7480	27407	ن.الراشدية
5.9	34038	8.2	128175	573226	3.1	10436	6.2	75701	333287	ن.الفحامة
5.6	10848	2.4	38045	194356	3.9	2901	1.2	14317	74074	ن.الزهور
5.2	2079	0.5	8467	39891	4.9	1685	0.6	6926	34377	م.ق. الصدر/2
5.9	8324	1.5	23016	142236	4.7	6210	2.1	26020	131887	ن.أنباء الرافدين
5.4	14291	3.1	47984	266313	4.6	11211	3.9	48340	243140	ن.المنورة
7	8482	1.2	19296	120435	4.8	4943	1.6	20108	102591	م.ق. الصدر/1
5.5	8751	1.7	26436	159212	4.7	6783	2.3	28932	144517	الصدّيق الأكبر
4.9	17222	3.3	51012	351324	4.6	14000	5	61272	307168	الفرات
5.8	6069	1.6	24892	104932	2.8	3065	2.3	28597	109212	م.ق. الكرخ
6.4	25807	7	109254	402376	2.7	9985	7.3	89643	372617	ن.المنصور
5.6	51213	12.1	187710	912201	2.7	21612	14.7	180559	793595	ن.الأمّون
4.4	17312	5.7	88076	389540	3.1	15665	9.4	115482	507678	م.ق. الكفّمية
9	23184	2.4	37113	257119	3.6	523	0.3	3384	14455	ن.ذات السلاسل
3	4679	2	31447	154876	4	3199	1.4	16673	80880	ن.التاجي
6.5	9324	2.2	34753	144351	2.7	2550	1.8	22258	93146	م.ق. المحمودية
2.3	2912	1.8	27943	124061	2.9	2689	1.7	21181	92486	ن.اليوسفية
2.6	2362	1.3	19397	92412	2.6	1871	1.6	19596	73015	ن.اللطيفية
8.7	6555	1	15278	75721	2.4	1719	1.5	18007	72871	ن.الرشيد
2.4	3288	2.3	35722	139600	4	4447	1.9	23785	110263	م.ق. أبي غريب
2.3	3425	2.4	37948	150640	3.9	4901	1.8	21860	125310	ن.النصروالسلام
5.3	4561	0.9	13777	86764	2.7	1227	0.9	10580	46223	م.ق. الطارمية
4.3	1310	0.3	5135	30559	3.8	618	0.3	3347	16375	ن.المشاهدة
2.5	344	0.2	2702	13742	4.3	338	0.1	1634	7785	ن.العباسي
4.9	3579	0.9	14566	72955	3.9	1703	0.8	9492	43641	م.ق. المدان
4.1	6169	2	30517	149293	3.7	3149	1.6	19111	86146	ن.الجسر
4.3	8189	2.5	38162	191305	4.8	4885	1.8	22111	102504	ن.الوحدة
5.2	380371	100	1554359	7255278	3.5	188703	100	1228054	5468671	المجموع

المصدر:-

1- جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لعام 1997، محافظة بغداد، جدول (34).

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات لعام 2013، محافظة بغداد، جدول (1-9).

شكل (2) توزيع معدلات البطالة في محافظة بغداد وبحسب الوحدات الإدارية بين عامي 1997 و 2013



المصدر : جدول (3)

وفي عام 2013 استحوذت ناحية ذات السلاسل على أعلى نسبة بطالة بلغ (9%)، ويرجع سبب ذلك الى التعديل الإداري في قضاء الكاظمية الذي أدى الى ازدياد عدد سكان تلك الناحية وبصورة كبيرة جداً تلتها ناحية الرشيد ومركز قضاء الصدر/1 ونسبة بلغت (8.7% , 7.0%) بالتتابع، فيما احتلت المراكز الأخيرة كل من ناحية (اليوسفية، النصر والسلام، العبايجي، اللطيفية، ومركز قضاء أبي غريب) ونسبة بطالة بلغت (2.3% , 2.3% , 2.5% , 2.6% , 2.4%) على التوالي، وسبب انخفاض نسب البطالة فيها انها مناطق ريفية ينشط فيها العمل الزراعي.

وبناءً على ما تقدم يتضح هناك تفشي لمشكلة ظاهرة البطالة في محافظة بغداد لا سيما بعد عام 2003، أذ أن الإرباك الذي أصاب مفاصل الدولة وتعطل أغلب المشاريع أو الأعمال في القطاع العام والخاص وتوقف معظم الأنشطة الصناعية، انعكس سلباً على كاهل المواطن مما أدى الى ارتفاع نسبة اليد العاملة العاطلة عن العمل، وأن مسألة عدم التوازن السكاني والاقتصادي يجعل المشكلة مضاعفة، ففي الوقت الذي تشهد فيه المحافظة نزوح الكثير من الأسر إليها من محافظات العراق والذي يضاف الى النمو السكاني لمنطقة الدراسة وفي ظل اقتصاد يتسم بحالة ركود، أدى الى تدهور الأوضاع الاقتصادية وانخفاض متوسط الدخل وتقليص فرص العمل، الأمر الذي جعل من ظاهرة البطالة تتفاقم في محافظة بغداد.

رابعاً : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الحد من ظاهرة البطالة

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في الحد من نسب البطالة في ظل جهود الدولة الرامية لتحقيق التنمية الاقتصادية، ودعم وتشجيع إنشاء هذا النوع من المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن تحقق توازناً اقتصادياً واجتماعياً، وذلك لقدرتها على الانتشار الجغرافي والتوسع بسهولة ومرونة عالية، على عكس المؤسسات الكبيرة التي غالباً ما تتركز وفق معايير مختلفة، ذلك أن انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية والمدن الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص عمل لأفراد المنطقة التي تقام فيها، مما يساهم في تخفيف نسب البطالة

ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، وهذه المؤسسات تتيح فرص عمل جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من فئات المجتمع سواء العاطلة عن العمل أو ذات الدخل المحدود. ان الاهتمام المتزايد بالمشروعات الصغيرة إنما هو بدافع تحريك سوق العمل للوصول الى الاستخدام الكامل لقوة العمل من خلال الفرص التي تخلقها هذه المشروعات للعاطلين والباحثين عن عمل مع عجز والمؤسسات الكبيرة في تأمين الوظائف والأعمال واستيعاب التزايد في نمو السكان والهجرة الريفية في الكثير من البلدان⁽⁷⁾، وان القضاء على البطالة يحتاج الى تحديد وسيلة ترفع مستوى التشغيل للقوى العاملة ألا وهي المشروعات الصغيرة والتي تعد المصدر الرئيس لتأمين فرص العمل عموماً في الاقتصاديات المتقدمة والنامية ورغم التفاوت في تعريف المشروعات من بلد لآخر ألا أنها تشكل حافزاً قوياً لخلق فرص عمل لأفراد المجتمع سواء كانوا ذكورا أو إناثاً⁽⁸⁾.

ومن خلال الجدول (4) والشكل (3) الذي يوضح عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وعدد المشتغلين فيها في محافظة بغداد للاعوام (2000 و 2006 و 2013)، يمكن ملاحظة الدور الذي تلعبه تلك المؤسسات لاسيما الصغيرة منها في أستقطاب الأيدي العاملة والتخفيف من حدة ظاهرة البطالة، ففي عام (2000) ورغم الظروف الاقتصادية المترجع، يلاحظ ان عدد المنشآت الصغيرة البالغ (17627) منشأة وكان عدد المشتغلين (42887) عامل، وهو عدد مرتفع مقارنة بعام (2006) حيث أنخفض عدد المنشآت الصغيرة ليصل الى (2888) منشأة وعدد المشتغلين (11599)، ويرجع سبب ذلك الى تردي الوضع الأمني في محافظة بغداد أذ كان من الصعب جدا ذهاب العمال وأرباب العمل الى أماكن عملهم والذي أدى الى غلق أغلب المصانع والمؤسسات الصناعية والورش، هذا من جانب ومن جانب آخر منافسة السلع المستوردة للسلع المحلية الصنع رغم رداءة نوعية السلع المستوردة.

أما في عام (2013) وبسبب التحسن الملحوظ للوضع الأمني يلاحظ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة ليصل الى (21257) مؤسسة وبعدها عمال بلغ (48826) عامل، وهذا يدل على أستقطاب الكثير من الأيدي العاملة، وعلى الرغم من ذلك لا تزال نسب البطالة مرتفعة في منطقة الدراسة وهذا ما تم توضيحه سابقاً، أما بالنسبة للمؤسسات المتوسطة فليس لها القدرة على جذب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة أذ بلغ عددها للاعوام (2000 و 2006 و 2013) (30 , 21, 65) على التوالي وبعدها من العمال بلغ (878 , 446 , 607) بالتتابع للاعوام نفسها. على الرغم من هذا التباين في ترتيب الأولوية التي تتمتع بها المشروعات الصغيرة ألا أنها تستحوذ على خصائص معينة تميزها (سلبا و إيجابا) عن غيرها من المشروعات ومن أهم هذه الخصائص ما يلي :-

جدول(4) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وعدد المشتغلين فيها في محافظة بغداد للاعوام 2000 -

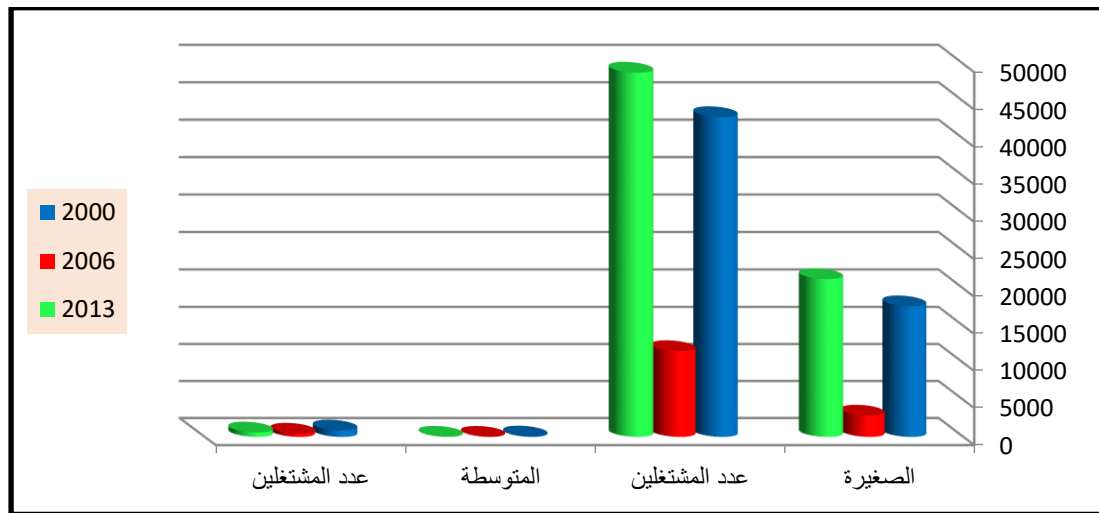
2013 - 2006

نوع المنشأة				الاعوام
عدد المشتغلين	المتوسطة	عدد المشتغلين	الصغيرة	

878	65	42887	17627	2000
446	21	11599	2888	2006
607	30	48826	21257	3201

المصدر : جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، للاعوام 2000 - 2006 - 2013 .

شكل (3) عدد المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة وعدد المشتغلين فيها في محافظة بغداد للاعوام 2000 - 2006 - 2013



المصدر : جدول (4) .

1. انخفاض التكاليف الرأسمالية : تتميز المشروعات الصغيرة بأن استثماراتها محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً⁽⁹⁾ مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وهذه الحقيقة تبين ان المشروع الصغير يسعى إلى مدورة رأسماله المستثمر بشكل سريع أي استرداد الأموال في أقل وقت ممكن.
2. قلة عدد العاملين : لا تحتاج المشروعات الصغيرة إلى عدد كبير من العمال لتبدأ نشاطها بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن عددها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة وقدرتها على امتصاص الأيدي العاملة العاطلة عن العمل مقارنة بالمشروعات الكبيرة التي تستعين بالآلة بدلاً عن الجهد البشري⁽¹⁰⁾.

3. **الجمع بين الإدارة والملكية** : نظرا لبساطة الهيكل التنظيمي لتلك المشروعات واعتمادها أساليب إدارية ميسرة غير معقدة مما جعل إمكانية تولي مالك المشروع الإدارة المالية والفنية للمشروع والتي تنتم اغلب الأحيان بالمرونة والاهتمام الشخصي.
4. **تواضع المستوى التكنولوجي** : تنتم المشروعات الصغيرة بمحدودية التطور التكنولوجي مقارنة بالمشروعات المتوسطة والكبيرة نتيجة ضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالبا ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبيا⁽¹¹⁾ ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.
5. **قدرة المشروعات الصغيرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار**: إمكانية المشروع التحول من انتاج سلع وخدمات الى أخرى تتناسب مع متغيرات السوق بسرعة وسهولة أخذين بنظر الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك و اعتماداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه فضلاً عن اعتماد العاملين على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة⁽¹²⁾ وعلى المواد الأولية المتاحة مما تسهم في خفض تكلفة الإنتاج موفرةً بذلك سلعاً وخدمات لفئات معينة في المجتمع ذات الدخل المحدود والتي تسعى للحصول عليها بأسعار مناسبة نسبياً تتفق مع قدراتها الشرائية .
6. **الانتشار الجغرافي الواسع** : تتميز المشروعات الصغيرة بانتشارها الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان ويرجع سبب ذلك لانخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى، الذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع⁽¹³⁾.
7. **التجديد والإبداع** : تعد المشروعات الصغيرة المصدر الرئيس للأفكار والاختراعات الجديدة، والذي يمكن ملاحظته هو ملكية هذه المشروعات لأهم ومعظم براءات الاختراع في العالم وهذا يبين قدرة وإمكانية المشروعات الصغيرة على ابتكار الأفكار الجديدة⁽¹⁴⁾.
8. **تمكين المرأة اقتصادياً** : لعل أبرز ما يميز المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات الدور البارز للمرأة فيها، حيث تستقطب نسبة ملفتة للنظر من النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع ولكون طبيعة المشروعات الصغيرة توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة لا سيما في المناطق الأكثر احتياجاً للحد من ظاهرة تأنيث الفقر والبطالة المستشرية لديها لذلك عدت المشروعات الصغيرة أحد أهم الآليات لتمكين المرأة⁽¹⁵⁾.

خامساً : نسبة التغيير لعدد العاطلين عن العمل في محافظة بغداد بين عامي 1997 – 2013 :

لمعرفة نسبة التغيير يمكن تحدد الزيادة والنقصان بعدد العاطلين عن العمل من خلال الاعتماد على اشارة ناتج معادلة نسبة التغيير^(*) ، سواء كانت سالبة ام موجبة ، كذلك اعتمد الباحث على طريقة احتساب الفئات المتساوية لنسبة التغيير للعاطلين عن العمل في محافظة بغداد بين الاعوام 1997 – 2013 ، اذ تم اعتماد الطريقة الموضحة في جدول (5) والتي تتضمن دراسة اعلى قيمة واقل قيمة يمكن ان تصل لها النتائج وكذلك معرفة المدى وعدد الفئات البالغ عددها (5) فئات ،

(*) نسبة التغيير =

عدد العاطلين في عام 2013

فضلاً عن طول الفئة ، لكن تقسيم الفئات الخمس جاء من اجل معرفة اقل فئة واعلى فئة المحسوبة مع طول الفئة ، وهذا ما تم تطبيقه في جدول (6) ، اذ يبين الجدول نسبة التغير للعاطلين عن العمل من خلال المقارنة بين عامي 1997 – 2013 واستخراج نسبة التغير سواء كانت الاشارة سالبة ام موجبة ، فاذا كان الناتج يحمل اشارة السالب

جدول (5) احتساب الفئات المتساوية لنسبة التغير للعاطلين عن العمل في محافظة بغداد بين عامي 1997 - 2013

ت	النوع	المعادلة او طريقة	الناتج
1	أعلى قيمة	أعلى قيمة يمكن يصل لها الناتج	100
2	أقل قيمة	أقل قيمة يمكن يصل لها الناتج	0
3	المدى	أعلى قيمة – أقل قيمة	100
4	عدد الفئات	من قبل الباحث	5
5	طول الفئة	المدى / عدد الفئات	20
6	الفئة الاولى	أقل فئة + طول الفئة	0 الى 20
7	الفئة الثانية	الفئة الاولى + طول الفئة	21 الى 40
8	الفئة الثالثة	الفئة الثانية + طول الفئة	41 الى 60
9	الفئة الرابعة	الفئة الثالثة + طول الفئة	61 الى 80
10	الفئة الخامسة	الفئة الرابعة + طول الفئة	81 الى 100

المصدر : عبد الرزاق البطيحي ، الاحصاء الجغرافي ، مكتبة جامعة بغداد ، بغداد ، 1989 ، ص 32 .

مما يدل على ان عدد العاطلين في عام 2013 كان اعلى من عدد العاطلين في عام 1997 والعكس صحيح اذا كانت القيمة تحمل اشارة الموجب ، كما تم تحديد مقدار الزيادة والنقصان من خلال الاعتماد على القيمة العددية لناتج نسبة التغير بعد ما طبق عليها طريقة تقسيم الفئات المتساوية ، ومن خلال ملاحظة الجدول (6) وخريطة (4) يتضح بان نسبة زيادة البطالة وعلاقتها بنسبة التغير بين هذه الاعوام جاء

جدول (6) نسبة التغير للعاطلين عن العمل في محافظة بغداد وحسب الوحدات الادارية بين عامي 1997 - 2013

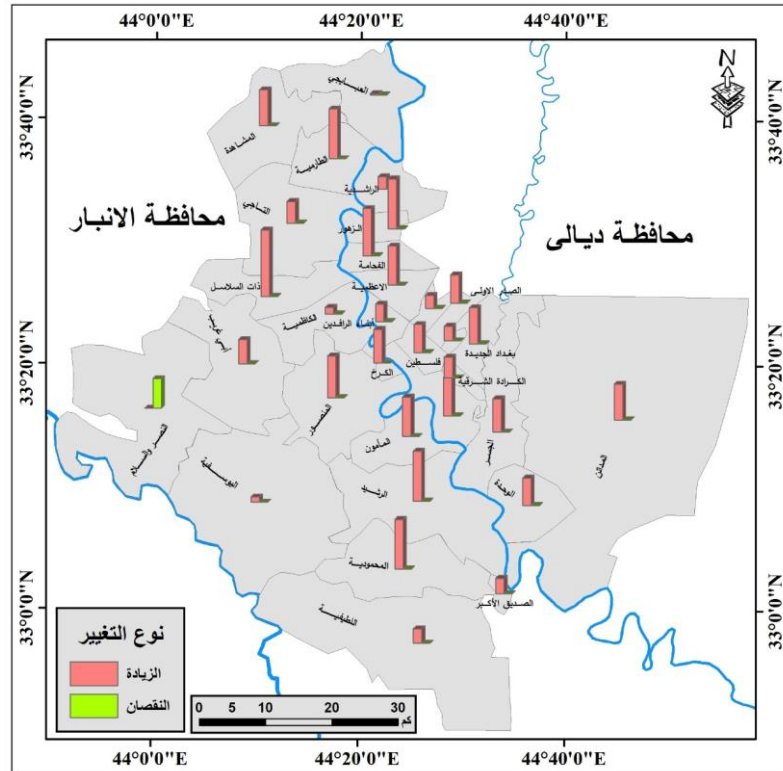
الوحدات الإدارية	1997	2013	نسبة التغير	نسبة البطالة	الفئة	نوع الفئة
م.ن. الرصافة	4076	5862	-30.47	زيادة	الثانية	قليلة
ن. الكرادة	6201	14358	-56.81	زيادة	الثالثة	متوسطة
ن. بغداد الجديدة	25622	54639	-53.11	زيادة	الثالثة	متوسطة
ن. فلسطين	3269	5578	-41.39	زيادة	الثالثة	متوسطة
م.ق. الاعظمية	6066	14203	-57.29	زيادة	الثالثة	متوسطة
ن. الراشدية	1154	1414	-18.39	زيادة	الأولى	قليلة جدا
ن. الفحامة	10436	34038	-69.34	زيادة	الرابعة	عالية
ن. الزهور	2901	10848	-73.26	زيادة	الرابعة	عالية
م.ق. الصدر/2	1685	2079	-18.95	زيادة	الأولى	قليلة جدا
ن. ابناء الرافدين	6210	8324	-25.4	زيادة	الثانية	قليلة
ن. المنورة	11211	14291	-21.55	زيادة	الثانية	قليلة
م.ق. الصدر/1	4943	8482	-41.72	زيادة	الثالثة	متوسطة
الصدى الكبير	6783	8751	-22.49	زيادة	الثانية	قليلة
الفرات	14000	17222	-18.71	زيادة	الأولى	قليلة جدا
م.ق. الكرخ	3065	6069	-49.5	زيادة	الثالثة	متوسطة
ن. المنصور	9985	25807	-61.31	زيادة	الرابعة	عالية
ن. المأمون	21612	51213	-57.8	زيادة	الثالثة	متوسطة
م.ق. الكاظمية	15665	17312	-9.51	زيادة	الأولى	قليلة جدا
ن. ذات السلاسل	523	23184	-97.74	زيادة	الخامسة	عالية جدا
ن. التاجي	3199	4679	-31.63	زيادة	الثانية	قليلة
م.ق. المحمودية	2550	9324	-72.65	زيادة	الرابعة	عالية
ن. اليوسفية	2689	2912	-7.66	زيادة	الأولى	قليلة جدا
ن. اللطيفية	1871	2362	-20.79	زيادة	الأولى	قليلة جدا
ن. الرشيد	1719	6555	-73.78	زيادة	الرابعة	عالية
م.ق. أبي غريب	4447	3288	35.25	زيادة	الثانية	قليلة
ن. النصر والسلام	4901	3425	43.09	نقصان	الثالثة	متوسطة
م.ق. الطارمية	1227	4561	-73.1	زيادة	الرابعة	عالية
ن. المشاهدة	618	1310	-52.82	زيادة	الثالثة	متوسطة
ن. العبايجي	338	344	-1.74	زيادة	الأولى	قليلة جدا
م.ق. المدائن	1703	3579	-52.42	زيادة	الثالثة	متوسطة

ن.الجسر	3149	6169	-48.95	زيادة	الثالثة	متوسطة
ن.الوحدة	4885	8189	-40.35	زيادة	الثانية	قليلة

المصدر :

1. وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء ، برنامج المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة للاعوام 1997 – 2013 .
- 2 . معادلة نسبة التغير .

خريطة (4) نسبة التغير للعاطلين عن العمل في محافظة بغداد وحسب الوحدات الادارية بين عامي 1997 - 2013



المصدر : جدول (6) .

زيادة ملحوظة والتي كانت خمس فئات تقابلها نوع الفئة الاولى وهي القليلة جداً والفئة الثانية وهي القليلة والفئة الثالثة وهي المتوسطة والفئة الرابعة وهي العالية والفئة الخامسة وهي العالية جداً حسب نسبة التغير، وهذا ما يؤكد ان جميع الوحدات الادارية في محافظة بغداد تعاني من زيادة ملحوظة في زيادة عدد العاطلين عن العمل نسبة لمجموعة مسببات اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية ، فضلاً عن زيادة عدد السكان مع عدم توفر فرص العمل المناسبة وتوقف كافة الاعمال والاستثمارات وانعدام الزراعة والصناعة وهجرة الفلاحين الى المدن والذي سبب عبئ اضافي على المدينة ، كل هذا ادى الى زيادة عدد العاطلين عن العمل باستثناء منطقة واحدة وهي ناحية النصر والسلام الذي اشر بان هناك نقص بنسبة التغير وعدد العاطلين وانخفاض نسبة البطالة على اعتبار ان هذه المنطقة هي منطقة زراعية يعتمد سكانها على انتاج كافة المحاصيل الزراعية الصيفية والشتوية والجميع يعمل بدون استثناء وبالتالي انخفضت نسبة البطالة او العاطلين عن العمل .

وبعد عملية التقسيم الى فئات تم انتاج جدول تكرارات يبين الفئة الاولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة ونوعها سواء كانت قليلة جداً او قليلة او متوسطة او عالية او عالية جداً

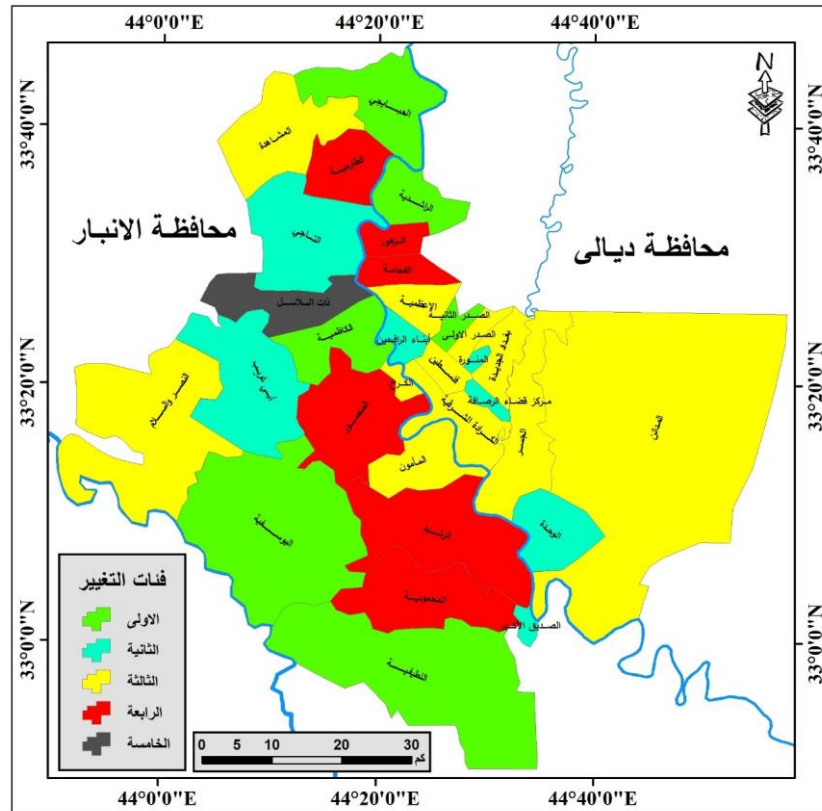
وعدها (7 و 7 و 11 و 6 و 1) على التوالي ذات نسبة مئوية مقدارها (21.87 و 21.87 و 34.38 و 18.75 و 3.13) على التوالي، والتي تبين بان الفئة الثالثة المتوسطة هي الغالبة على باقي الفئات في عددها مع ارتفاع نسبتها المئوية وان اقلها هي الفئة الخامسة العالية جدا بنسبة مئوية منخفضة ، ينظر جدول (7) وخريطة (5) و (شكل 4) .

جدول (7) فئات نسبة التغير للعاطلين عن العمل في محافظة بغداد بين عامي 1997 - 2013

ت	الفئة	نوعها	عدد	النسبة المئوية
1	الأولى	قليلة جدا	7	721.8
2	الثانية	قليلة	7	721.8
3	الثالثة	متوسطة	11	34.38
4	الرابعة	عالية	6	18.75
5	الخامسة	عالية جدا	1	3.13
المجموع			32	100

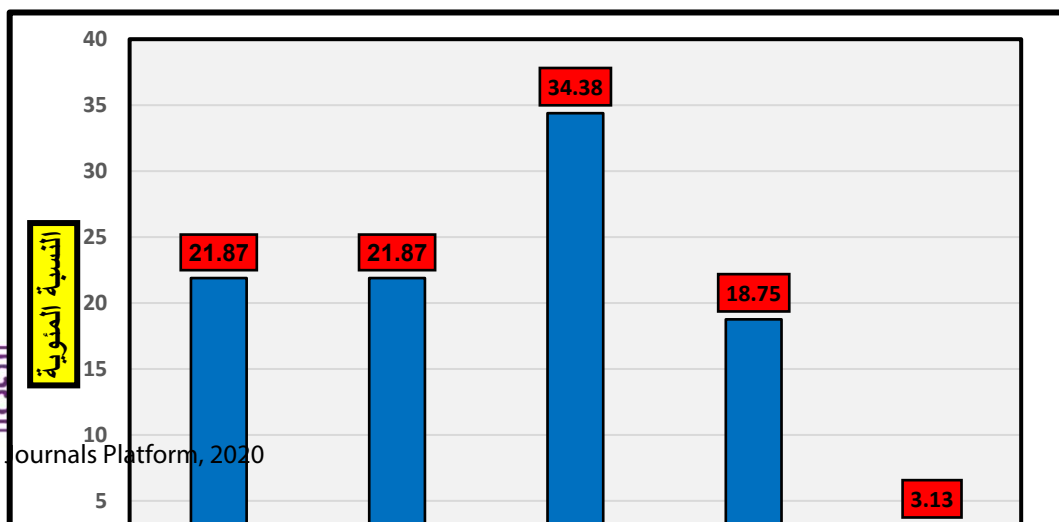
المصدر : بالاعتماد على معادلة نسبة التغير .

خريطة (5) فئات نسبة التغير للعاطلين عن العمل في محافظة بغداد وحسب وحداتها الادارية بين عامي 1997 - 2013



المصدر : جدول (6) وبرنامج Arc gis

شكل (4) النسبة المئوية لفئات نسبة التغير للعاطلين عن العمل في محافظة بغداد بين عامي 1997 – 2013



المصدر : جدول (6) .
المصدر : جدول (7) .

سادساً : أبرز المشكلات والمعوقات التي تواجه النشاط الصناعي :

توقف اغلب المصانع الحكومية والأهلية بعد عام 2003، فضلاً عن تقادم الخطوط الإنتاجية لمعظم المصانع، وعدم توفر الطاقة الكهربائية اللازمة للإنتاج وعدم انتظام التجهيز، وعدم توفر البيئة الملائمة للنشاط الاستثماري والصناعي وارتفاع تكاليف الإنتاج وانفتاح السوق العراقية على مصراعيها لمختلف أنواع السلع والمنتجات بما فيها ذات النوعية الرديئة والأسعار المتدنية وغير المطابقة للمواصفات والتي تشكل منافسة غير عادلة للمنتجات المحلية، وعدم وجود وسائل الدعم والحماية للمنتجات الصناعية المحلية وصعوبة الحصول على التمويل الميسر متوسط وطويل الأجل للمصانع المحلية لاستيراد المكنات والمعدات اللازمة لتطوير الخطوط الإنتاجية وتحديثها، سيما وان المصارف التجارية تقدم التمويل قصير الأجل فقط وبضمانات وأسعار فائدة غير ميسرة وهروب رأس المال الوطني إلى دول الجوار بسبب انعدام وسائل الدعم والحماية للاستثمار الصناعي وغياب البنى التحتية والخدمات⁽¹⁶⁾، وهذا الوضع قد شجع دخول حتى السلع التي تعد بالمعنى الاقتصادي غير قابلة للمتاجرة مثل مواد البناء والطابوق الى جميع مناطق العراق لاسيما محافظة بغداد، فضلاً عن الإسمنت الذي يغزو الأسواق العراقية لاسيما الأنواع الرديئة وبأسعار رخيصة إلى الحد الذي يعيق تصريف الإسمنت العراقي ذي المواصفات الجيدة، الأمر الذي اضطر مصانع الإسمنت المحلي إلى تخفيض أسعار الإسمنت العراقي لتصريف الإنتاج المتكدس في المخازن، كما ان ارتفاع أسعار الوقود لمعامل الطابوق دفعها إلى الأغلاق وتسريح العاملين فيها، مما أدى بالنتيجة الى ارتفاع معدلات البطالة في منطقة الدراسة. فماذا حدث للصناعة العراقية ؟ ولماذا أصبحت من القطاعات المستهلكة ؟ ولماذا أصبحت عالية على الاقتصاد العراقي وعلى الميزانية بعد أن كانت إيراداتها تمثل 14% من الناتج القومي؟ ولماذا أصبح الآلاف من منسوبيها يتلقون رواتبهم من وزارة المالية وعلى شكل قروض تحتسب على وزارة الصناعة بعد ما كانت وزارة الصناعة تكتفي ذاتياً وتساهم برفد الميزانية العامة بإيرادات كبيرة .

الاستنتاجات :

1. تركز المؤسسات الصناعية في مراكز الأقضية لأنها تتميز باستثماراتها المحدودة ورأس المال المستثمر فيها منخفض نسبياً.
2. أظهرت الدراسة أن المؤسسات الصناعية الصغيرة هي التي تحد من ظاهرة البطالة، بسبب أنتشارها الجغرافي الواسع، كما يمكن دعمها بالقروض الصغيرة من قبل الدولة.
3. توقف أغلب المنشآت الصناعية عن العمل بعد عام 2003 وذلك لضعف الانتاج وقلة مستلزمات الانتاج وضعف التمويل الحكومي والاعتماد على السلع والخدمات المستوردة.

4. هناك تراجع صناعي كبير أدى الى تفشي ظاهرة البطالة، وذلك بسبب عدم إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية لاسيما الكبيرة منها أو استثمارها من قبل القطاع الخاص.
5. ارتفاع نسب البطالة في المناطق الحضرية التي تتركز فيها المؤسسات الصناعية، وانخفاضها في مناطق الأرياف بسبب أن أغلب سكان تلك المناطق يعملون في مجال الزراعة.

التوصيات :

1. يجب على السلطة التشريعية والتنفيذية ووزارة الصناعة القيام بتبني مجموعة من الحلول لغرض النهوض بالواقع المتردي للقطاع الصناعي في العراق وتحقيق التنمية المستدامة لهذا القطاع الحيوي لأخذ الدور الحقيقي في رفد الاقتصاد العراقي والدخل القومي بإيرادات كبيرة وتحويله من قطاع مستهلك الى منتج يساهم في انعاش الاقتصاد العراقي وأهم هذه الحلول هي:
1. الإسراع بوضع خطط تنموية وعلى أساس علمي سليم للنهوض بالقطاع الصناعي وبأنواعها الثلاثة قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد بحيث تكون إحداها مكملة للأخرى.
2. العمل الحقيقي وبنية صادقة على سرعة إعادة تأهيل المنشآت والمصانع والمعامل الحكومية وإعادة زج الخبرات الكفوة من الأيدي العاملة (المعطلة حالياً).
3. تفعيل عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وتقديم الدعم الكامل له وبأنواعه المادي والفني والبشري والقانوني ومنحه السلطات الرقابية الكاملة على عمل جميع الوزارات والمؤسسات إضافة للقطاع الخاص ليتم فرض الرقابة الكاملة والصارمة على العملية الاستيرادية برمتها.
4. تفعيل قوانين التعرف الكمركية وبشكل علمي مدروس يأخذ بنظر الاعتبار الاتفاقيات والقوانين الدولية لتحقيق التوافق بين المصالح التجارية للعراق وحماية الصناعة المحلية والمنتجات الوطنية.
5. دعم واحتضان القطاع الخاص والتعامل معه كشريك وليس منافس وتقديم جميع أنواع الدعم والتسهيلات له وتحقيق مبدأ التزاوج بينه وبين القطاع العام وتوجيهه مركزياً بتنفيذ المشاريع الصناعية الصغيرة وتفريغ القطاع العام للمشاريع الاستراتيجية الكبيرة والمشاريع المتوسطة والتي تفوق إمكانيات القطاع الخاص.
6. وضع خارطة استثمارية حقيقية عامة وبالتنسيق بين وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار وعدم فسح المجال للاستثمار العشوائي خاصة في المجال الصناعي.
7. إصدار تعليمات للوزارات والمؤسسات تلزمها بشراء احتياجاتها من السلع والبضائع من المصادر الوطنية وعدم السماح لها بالاستيراد من خارج العراق لأي سلعة موجودة في البلاد.

الهوامش :

1. ذكرى عبد المنعم أبراهيم، تريف مدينة بغداد، وزارة الثقافة، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص34.
2. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة بغداد، خطة التنمية المكانية لمحافظة بغداد لغاية سنة (2020)، 2014، ص242.
3. التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان و الأهداف الإنمائية للألفية، حالة سكان العراق 2010، ص7.
4. عبد الكريم محمد، توازن العلاقات بين الريف والمدينة وبناء المجتمع المدني، جريدة البيان، 1999، ص2.

5. التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حزيران، 2012، ص 99.
6. ابراهيم عبد علاوي، تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة بغداد للمدة (1997 – 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، سنة 2017، ص 181.
7. كاظم شمخي عامر، القروض الصغيرة والمشروعات المدرة للدخل معالجات ناجحة للبطالة والفقر، المركز الوطني للبحوث والدراسات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد، ص 8.
8. سلوى ضامن المصري، تشخيص الفقر في الأردن، بدون جهة نشر، الأردن، 2002، ص 12.
9. منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، 2009، ص 19.
10. موقع كنانة أون لاين، الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الوثيقة الإلكترونية : www.kenanaonline.org.
11. ميساء حبيب سلمان، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009 ص 34.
12. إدريس محمد صالح، وليد الحياي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009، ص 35.
13. مرزوقي نوال، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010، ص 25.
14. شعيب أتمشي، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاوروجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007 – 2008، ص 18.
15. ناهدة عبد الكريم حافظ، قروض المشروعات الصغيرة ودورها في تعزيز المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، أعمال المؤتمر المركزي السنوي لبيت الحكمة (بناء المرأة بناء العراق) بيت الحكمة، بغداد، 2011، ص 116-117.
16. مدحت كاظم القرشي، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، العدد 76، 2014، ص 45.

المصادر :

أولاً : الكتب :

1. أبراهيم، ذكرى عبد المنعم، تريف مدينة بغداد، وزارة الثقافة، دار ميزوبوتاميا للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2013.
2. البطيحي، عبد الرزاق، الاحصاء الجغرافي، مكتبة جامعة بغداد، بغداد، 1989.
3. أتمشي، شعيب، واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الاوروجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2007 – 2008.
4. حافظ، ناهدة عبد الكريم، قروض المشروعات الصغيرة ودورها في تعزيز المكانة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة، أعمال المؤتمر المركزي السنوي لبيت الحكمة (بناء المرأة بناء العراق) بيت الحكمة، بغداد، 2011.
5. سلمان، ميساء حبيب، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2009.
6. القرشي، مدحت كاظم، السياسة الصناعية والتنمية في البلدان النامية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد، العدد 76، 2014.

- 7- عامر، كاظم شمخي ، القروض الصغيرة والمشروعات المدرة للدخل معالجات ناجحة للبطالة والفقر، المركز الوطني للبحوث والدراسات، وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، بغداد.
 8. عبد الكريم، محمد، توازن العلاقات بين الريف والمدينة وبناء المجتمع المدني، جريدة البيان، 1999.
 9. محمد صالح، إدريس، ووليد الحياي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا ودورها في عملية التنمية، الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2009.
 10. المصري، سلوى ضامن، تشخيص الفقر في الأردن، بدون جهة نشر ، الأردن، 2002 .
 11. نوال، مرزوقي، معوقات حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية – دراسة ميدانية لبعض المؤسسات الصناعية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، 2010.
- ثانياً : الرسائل والاطاريح الجامعية :**
1. عبد علاوي، ابراهيم، تحليل جغرافي للهجرة الداخلية في محافظة بغداد للمدة (1997 – 2013)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، 2017.
- ثالثاً : التقارير والنشرات الرسمية الحكومية :**
1. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان ، 1997،(محافظة بغداد).
 2. منظمة العمل العربية، دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تخفيف أزمة البطالة، المنتدى العربي للتشغيل، بيروت، 2009.
 3. جمهورية العراق، مجلس الوزراء، هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الصناعي، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، المسح الصناعي الشامل ، 2000
 4. التقرير الوطني الأول حول حالة السكان في إطار توصيات مؤتمر القاهرة للسكان و الأهداف الإنمائية للألفية، حالة سكان العراق 2010.
 5. التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في إطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، تحليل الوضع السكاني في العراق 2012، بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، حزيران ، 2012 .
 6. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح خارطة الفقر ووفيات الأمهات ، 2013،(محافظة بغداد).
 7. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة التنمية الإقليمية والمحلية، مديرية تخطيط محافظة بغداد، خطة التنمية المكانية لمحافظة بغداد لغاية ، (2020)، 2014.
 8. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة ، المتوسطة، الكبيرة)، 2015 .
 9. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، برنامج المنشآت الصناعية (الصغيرة، المتوسطة، الكبيرة)، 2000 و 2006 و 2015.
 10. موقع كنانة أون لاين، الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الوثيقة الإلكترونية: www.kenanaonline.org .